Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (9) Issue (5) 31May (2026)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

العلاقات الاقتصادية العراقية الأردنية ١٩٨٠-١٩٩٠

عمار علي شيحان الحمادي
جامعة الأنبار- كلية الآداب- قسم التاريخ الحديث
أ. د. عماد كريم عباس جواد الراوي
جامعة الأنبار- كلية الآداب-قسم التاريخ

Iraqi-Jordanian Economic Relations 1980-1990

Ammar Ali Shehan Al-Hammadi
Department of Modern History- College of Arts- University of Anbar
Prof. Dr. Emad Kareem Abbas Jawad Al-Rawi
University of Anbar - College of Arts-- University of Anbar
amm23a4020@uoanbar.edu.iq
edw.emadkareem55@uoanbar.edu.iq

الخلاصة:

شهدت العلاقات الاقتصادية بين العراق الأردنية تطوراً ملحوظاً بداية عام ١٩٨٠ واستمر ذلك التطور في ازدياد توجيه الكثير من الاتفاقيات والتي عقدت بين الجانبين في المجالات الاقتصادية كافة ولا سيما في المجال النفطي الذي اعتمد العراق بشكل رئيس في تصديره على ميناء العقبة الأردني نتيجة سوء العلاقات مع سوريا الأمر الذي جعل من المملكة الأردنية الهاشمية بمثابة الرئة التي يتنفس منها العراق ، لذا نرى بأن الحكومة العراقية حريصة على بناء علاقات اقتصادية متينة مع المملكة الأردنية الهاشمية من خلال تقديمها لقروض ومنح لعدد من المشاريع الاقتصادية الأردنية سعياً منها لتوطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين .**الكلمات المفتاحية:** العلاقات الاقتصادية، السياسة الاقتصادية، الأردن، العراق.

Abstract:

Economic relations between Iraq and Jordan witnessed remarkable development starting in 1980, and this development continued to grow, marked by numerous agreements concluded between the two sides in all economic sectors, particularly in the oil sector. Iraq relied heavily on the Jordanian port of Aqaba for its oil exports due to strained relations with Syria, making the Hashemite Kingdom of Jordan a vital lifeline for Iraq. Therefore, the Iraqi government is keen to build strong economic ties with the Hashemite Kingdom of Jordan by providing loans and grants to a number of Jordanian economic projects, aiming to solidify economic relations between the two countries.**Keywords**: Economic relations، Economic policy، Jordan، Iraq.

المقدمة

كانت العلاقات الاقتصادية بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية علاقات يسودها الحرص من قبل حكومتي البلدين على ضرورة تطويرها وتدعيمها لتصل إلى المستوى الذي تطمح إليه ولذا فقط كان ذلك السبب والدافع وراء تقديم دراسة عن العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال المدة ١٩٨٠-١٩٩٠ ولا سيما أن العراق يحتاج إلى علاقات جيدة من هذا النوع كونه في حرب تستنزف الكثير من مقدراته الاقتصادية وقد جاء البحث على محورين رئيسيين : الأول علاقات البلدين في المجال النفطي ومدى رغبة الحكومة العراقية في تصديرها للنفط عبر الأراضي الأردنية مروراً إلى ميناء العقبة وما تم من اتفاقيات في هذا المجال ، فضلاً عن تعونه مع مجال التدريب والتنقيب عن النفط داخل الأراضي الأردنية ، فيما تناول المحور الثاني الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعها العراق مع المملكة الأردنية الهاشمية في كافة المجالات الاقتصادية التي أثرت بشكل كبير في

تطور اقتصاد البلدين بعد أن تم تطبيقها على أرض الواقع إذ كلف البلدين لجنة وزارية مشتركة واجبها مراقبة تطبيق بنود تلك الاتفاقيات .

المبحث الأول التعاون في مجال النفط والطاقة

تحركت الحكومة العراقية نحو إيجاد طرق جديدة من أجل تصدير النفط بعد أن خسرت الخط الناقل عبر الأراضي السورية، وتوقف الموانئ على الخليج العربي عن الخدمة كونها تحت مرمى القصف الإيراني، وقد اتجهت أنظارها إلى اتجاهين الأول هو المملكة العربية السعودية ومناقشتها في إمكانية مد أنبوب عبر أراضيها إلى البحر الأحمر، والثاني مع المملكة الأردنية الهاشمية تهدف مد أنبوب عبر أراضيها إلى ميناء العقبة (الجلبي، ٢٠١٩: ١٣٩).شهدت العلاقات الاقتصادية بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية تطورًا نوعيًا ولا سيما في المجال النفطي، فقد عقدت اتفاقية اقتصادية بين البلدين في ١١ آيار ١٩٨٠، وقد جاءت تلك الاتفاقية شاملة لكافة المجالات الاقتصادية، إذ نصت في مادتها الحادية عشر استعداد الحكومة العراقية لتقديم الخبرات الفنية اللازمة لمساعدة المملكة الأردنية الهاشمية التي تسعى إلى استكشاف حقول للنفط والثروات المعدنية الأخرى، فضلًا عن استعدادها لاستقبال المتدربين الأردنيين في معاهد النفط العراقية، ومنح الطلبة الزمالات الدراسية والتدريبية في اختصاص النفط وعلومه ("جريدة الوقائع العراقية"، ١٩٨٠)، والتعاون الذي أبداه العراق من خلال تلك الاتفاقية في مساعدته للملكة الأردنية الهاشمية في مجال السمح الزلزالي وتحليل المعلومات لدى مركز العقل الالكتروني في شركة النفط الوطنية العراقية (اجتماع اللجنة العراقية–الأردنية المشتركة، ١٩٨٠)، وقد صرّح مسؤول عراقي قبل مغادرته عمان أن اتفاقًا عقد بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية وضع أسسًا وبدايات جدية لا سيما فيما يتعلق في مجال النفط والثروات (يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٠: ٧١؛ "جريدة الجمهورية"، ١٩٨٠)، وبدا ذلك واضحًا إذا ما علمنا واردات العراق النفطية من المملكة الأردنية الهاشمية قد زادت عام ١٩٨٠، عمّا كانت عليه إذ بلغت مائتان وأربعة وعشرون مليون دولار بعد إن كانت مائة وأربعة ملايين عام ١٩٧٩.إنّ ما يهمنا في موضوع دراستنا هو المفاوضات التي أجرتها الحكومة العراقية مع المملكة الأردنية الهاشمية حول مد أنبوب النفط عبر أراضيها بطول ٩٠٠٠كم ابتداءً من حديثة ليصل إلى ميناء العقبة (ذنون، ٢٠٠٦: ١٧٠)، تلك الفكرة التي تم طرحها بعد غلق الحكومة السورية لمنظومة خط الأنابيب الناقلة للنفط العراقي عبر أراضيها إلى البحر الأبيض المتوسط في نيسان ١٩٨١، وقد تولى مهمة التباحث مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وفدًا عراقيًا برئاسة وزير النفط مع عدد من الأعضاء الذين كان من بينهم عبد المنعم السامرائي وكيل وزير النفط والمفاوض الرئيسي حول إنشاء ذلك المشروع، نتج عن تلك المباحثات تشكيل لجنة عراقية– أردنية مشتركة تأخذ على عاتقها متابعة المشروع ترأس الجانب الأردني فيها جواد العناني وزير الصناعة والتجارة، وعضوية كل من زياد فريز وكيل وزير التخطيط، إبراهيم بدران وكيل وزير الطاقة، فايز الطراونة، وأديب طهبوب مستشارًا قانونيًا غير أنّ المباحثات لم تسفر عن أية اتفاق حول مشروع خط الانبوب الناقل عبر الأراضي الأردنية؛ لعدم توفر الإمكانية المالية لدى الحكومة العراقية لتنفيذ ذلك المشروع إذا ما علمنا أنّ المباحثات بين العراق والمملكة العربية السعودية حول مشروع مد خط أنبوب عبر أراضي الآخر قد حقق تقدمًا كثيرًا (الجلبي، ٢٠١٩: ١٦٦–١٦٨)، فضلًا عن دواعٍ أمنية (إنّ مرور ذلك الخط بالقرب من الحدود الاسرائيلية دفع الحكومة العراقية إلى أن تكون مواقفها على إنشاء ذلك المشروع مشروطة بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وأن تتعهد البنوك الأمريكية مثل بنك (جين منهاتن) والبنوك المشاركة الأخرى بتعويض الضرر الذي تسببه أية هجمات اسرائيلية على خط الأناس سعيًا منها لضمان أمن ذلك الخط الناقل. (مركز البحوث والمعلومات، سلسلة تقارير ومباحثات: ٣)اعتمدت الحكومة العراقية على النقل البري فيما يتعلق بتقدير النفط الخام عن طريق ميناء العقبة الأردني سعيًا منها لتقليص النقص الحاصل في كميات المحددة منذ عام ١٩٨١، لا سيما وإنّ العراق أعتد بشكل كبير في صادراته على النفط، إذ شكل ما نسبته ٩٨٪ من عائدات العراق الخارجية، وقد انخفضت الصادرات العراقية من النفط إلى مليون برميل يوميًا عام ١٩٨٢ بعد إن كانت ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف برميل يوميًا عام ١٩٧٩ ولا غرابة في ذلك، إذا ما علمنا أنّ اغلاق الحكومة السورية لخط بايناس النفطي في نيسان ١٩٨١ قد حرم العراق من تصدير مليون وأربعمائة ألف برميل يوميًا، فضلًا عن حرمانه من كميات أخرى من النفط كانت تصدر عبر موانئ الخليج العربي (مركز البحوث والمعلومات، غير مؤرخ: ١–٢)استمرت المملكة الأردنية الهاشمية باستيراد كميات من النفط العراقي على الرغم من قلة المنتوج نتيجة للأضرار التي تعرضت لها الحقول الجنوبية في العراق، الأمر الذي أدّى إلى اغلاق عدد كبير منها والاعتماد بشكل شبه كامل على الحقول الشمالية (مركز البحوث والمعلومات، غير مؤرخ: ٥).، وقد بلغت قيمة ما استوردته لعامي ١٩٨٢– ١٩٨٣، هو مائتان وأربعون مليون وستمائة ألف دينار عراقي، ومائة وستة عشر ألف وأربعمائة ألف على التوالي ("جريدة الدستور الأردنية"، ١٩٨٤)، وحرصًا من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على النهوض باقتصادياتها من خلال اكتشاف النفط واستخراجه، فقد توصلت إلى اتفاق مع شركة البترول العراقية في ١٧ تشرين الأول ١٩٨٢ من أجل القيام بأعمال التنقيب عن النفط داخل الأراضي الأردنية (يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٢: ١٣٨)اعتدت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية في نقلها لكميات النفط المستورد من العراق على

طرق النقل البرية من خلال عدد من السيارات التي تحمل الهاريج التابعة لشركة النقل البري العراقية– الأردنية، إذ وقعت معها عقدًا في ١٣ أيلول ١٩٨٣ نص على تعهد تلك الشركة بنقل ألف وخمسمائة طن من النفط العراقي الخام من مناطق إنتاجه في جنوب وشمال العراق، إذ حقول النفط إلى مدينة الزرقاء الأردنية التي تحتوي على العديد من محطات التكري (ذنون، ٢٠٠٦: ١٧٠؛ النصراوي، ١٩٩١: ١١١)، وتنفيذًا لما جاءت به اتفاقية ١٩٨٠ الاقتصادية والفنية وفيما يتعلق منها بالجانب النفطي، فقد وافقت الحكومة العراقية على استقبال بعثة أردنية تضم العشرات من الطلبة من أجل الدراسة في معهد التدريب النفطي بهدف الإفادة من الخبرات العراقية في مجال البحث والتنقيب عن النفط ("صحيفة صوت الشعب"، ١٩٨٣).استمرت الحكومتان العراقية والأردنية في محاولاتهما من أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال تبادلهما للزيارات والوفود، فقد زار وفدًا عراقيًا العاصمة الأردنية عمان في نهاية كانون الثاني ١٩٨٤ وقد مثّل قاسم أحمد تقي الجانب العراقي في اجتماعاته مع الجانب الأردني برئاسة رئيس الوزراء أحمد عبيدات تباحث فيها الجانبان في الكثير من القضايا التي تهم اقتصاديّ البلدين ("صحيفة صوت الشعب"، ١٩٨٤؛ "صحيفة الرأي"، ١٩٨٤)، ولا سيما فيما يتعلق بزيادة المستوردات الأردنية من زيت الوقود، وانتهت المباحثات بتوقيع اتفاق بين البلدين من مناطق إنتاجه في العراق إلى ميناء العقبة، ومصفاة لتكرير النفط في مدينة العقبة الأردنية برأسمال مشترك ما بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية ("صحيفة الرأي"، ١٩٨٤)زار العراق على أثر ذلك الاتفاق وفدًا أردنيًا برئاسة جواد العناني وزير الصناعة والتجارة والسياحة، إذ أجرى مباحثات في مبنى وزارة النفط العراقية في بغداد وقد مثل الجانب العراقي في تلك المباحثات قاسم أحمد تقي وزير النفط، استعرض فيها الجانبان أوجه التعاون الاقتصادي بين البلدين ولا سيما في المجال النفطي. ("صحيفة الدستور"، ١٩٨٤)ويهدف استكمال المباحثات لتي ناقشت أوجه التعاون بين البلدين في المجال النفطي، فقد زار وفدًا أردنيًا برئاسة جواد العناني وزير الصناعة والتجارة والسياحة بغداد في ٢٩ آذار ١٩٨٤ إذ التقى وزير النفط العراقي قاسم أحمد تقي وتباحثا في مسائل تخص المجال النفطي مؤكدين على حتمية توسيع آفاق التعاون في مجال الصناعات النفطية ("صحيفة الدستور"، ١٩٨٤)إنّ التراجع الكبير في كميات النفط العراقي المصدَّر إلى المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٨٤ عمّا كان عليه في الأعوام السابقة ١٩٨٠– ١٩٨٣، دفع المسؤولين في البلدين إلى تبادل الزيارات من أجل وضع حلول من شأنها أن تحقق زيادة في كميات النفط المصدَّر إلى المملكة الأردنية الهاشمية، فقد زار وزير الصناعة والتجارة والسياحة الأردني جواد العناني بغداد في ٢٣ نيسان ١٩٨٤ وأجرى مباحثات مع الوفد العراقي برئاسة وزير النفط قاسم أحمد تقي نتج عنها توقيع اتفاق بين الجانبان نصّ على تصدير العراق تسعة آلاف وخمسمائة برميل يوميًا إلى المملكة الأردنية الهاشمية على أن تقوم الأخرى بتصدير السلع التموينية وتوفير خدمات النقل اللازمة بين البلدين، لا سيما نقل البضائع المستوردة عبر ميناء العقبة ("جريدة الرأي"، ١٩٨٤؛ "جريدة الدستور"، ١٩٨٤؛ "جريدة الوقائع العراقية"، ١٩٨٤: ٤٩٤).فضلًا عن أنّ الجانبان قد وقعا اتفاق آخر في نهاية نيسان ١٩٨٤ حصلت المملكة الأردنية الهاشمية بمقتضاه على ألف وثلاثمائة طن من النفط الخام مقابل تصدير السلع الأردنية إلى العراق، وقيام مؤسساتها تقديم الخدمات للحكومة العراقية (يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٤: ١٤٦)زار المملكة الأردنية الهاشمية وفد نفطي عراقي كبير في ٢٠ آيار ١٩٨٤ بهدف إجراء المباحثات من أجل النهوض باقتصاديات البلدين من خلال التعاون الثنائي في العديد من المجالات، ولا سيما في مجال النفط وقد ترأس قاسم أحمد تقي وزير النفط الوفد العراقي الذي ضمّ في عضوية الكثير من المسؤولين في وزارة النفط العراقية ("جريدة الرأي"، ١٩٨٤)، والذي عقد عدد من الاجتماعات مع رئيس الوزراء الأردني أحمد عبيدات وعدد من المسؤولين في الحكومة بحث خلالها آلية النهوض باقتصاديات البلدين والتي حددت بزيادة التبادل التجاري ولا سيما فيما يتعلق بكميات النفط الخام ("جريدة الدستور"، ١٩٨٤)اعتادت اللجنة الاقتصادية المشتركة العراقية– الأردنية عقد اجتماعاتها الدورية سنويًا بهدف إزالة العقبات التي تقف في طريق تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين ولما تراجعت استيرادات العراق كثيرًا خلال عام ١٩٨٤، فقد عقدت اللجنة الاقتصادية المشتركة العراقية– الأردنية اجتماعاتها ما بين ١٩– ٢١ كانون الثاني ١٩٨٥ في بغداد تباحث فيها الجانبان في مختلف الميادين الاقتصادية ونتج عنها اتفاقًا على الكثير من القضايا الاقتصادية في جميع المجالات وفي مجال النفط والطاقة، وقع الجانبان على اتفاق نص على تعهد العراق بتزويد المملكة الأردنية الهاشمية بمائة وعشرون ألف طن من الكبريت (محاضر جلسات اللجنة المشتركة العراقية–الأردنية، ١٩٨٥)اعتدت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على العراق في مسألة البحث عن كميات لمجارته من النفط الخام والتزامًا باتفاقية عام ١٩٨٠ الاقتصادية والفنية بين البلدين، فقد باشر فريق المسح الزلزالي العراقي الذي ضم عشرون موظفًا بين فني وإداري عمله في ٢ نيسان ١٩٨٥ من خلال إجراء سلسلة من الاختبارات الحقلية للبحث عن النفط في منطقة البحر الميت غربي المملكة الأردنية الهاشمية، إذ تمّ مسح جيولوجي لمناطق مساحتها تسعمائة ألف كم٢ في الوقت الذي تمكنت فرقة زلزالية عراقية من اكتشاف النفط في منطقة الأزرق شرق العاصمة عمان ("النشرة التجارية الصناعية"، ١٩٨٥: ٥)وقد توالت الزيارات الرسمية بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية من أجل تطوير القطاع النفطي في كلا البلدين، إذ زار العراق وفدًا

رسميًا أردنيًا برئاسة هاشم الخطيب وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني في ٢٥ تشرين الأول ١٩٨٥ وأجرى مباحثات مكثفة مع الجانب العراقي الذي مثله وزير النفط قاسم أحمد تقي حول النهوض في حقل الصناعات النفطية وآلية توفير السبل اللازمة من أجل إضافة مشاريع مشتركة في مجال الصناعات النفطية بين البلدين (دار الكتب والوثائق، ١٩٨٥)، وفي ٢٢ كانون الأول ١٩٨٥ وقّع العراق اتفاق مع المملكة الأردنية الهاشمية على تمديد عمل فريق المسح الزلزالي الذي يعمل على اكتشاف النفط في الأراضي الأردنية ستة أشهر بناءً على طلب الجانب الأردني ("صحيفة الدستور"، ١٩٨٥؛ "صحيفة الرأي"، ١٩٨٥)استمرت اللقاءات والزيارات بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية من أجل تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فقد زار العراق في ١٦ نيسان ١٩٨٦ وفدًا أردنيًا برئاسة رجائي المعشر وزير التموين والتجارة والصناعة الأردني والذي ضمّ في عضويته هشام الخطيب وزير الطاقة والثروة المعدنية من أجل حضور اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة العراقية– الأردنية التي عقدت أول اجتماع لها في ١٥ نيسان ١٩٨٦ (دار الكتب والوثائق، ١٩٨٦)، ثم تلتها زيارة الوفد عراقي عمان في ٢٩ نيسان من العام نفسه برئاسة قاسم أحمد تقي وزير النفط من أجل الوقوف على توصلت إليه اللجنة الاقتصادية المشتركة في مجال النفط والطاقة، وقد زار الوفد مختبرات النفط الأردنية في سلطة الصادر الطبيعة بعدها أجرى مباحثاته مع الجانب الأردني الذي مثله هشام الخطيب وزير الطاقة والثروة المعدنية والتي توصلوا إليها توقيع بروتوكول نفطي في ٣٠ نيسان ١٩٨٦ (يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٦: ١٤٢؛ "جريدة الرأي"، ١٩٨٦)جاء البروتوكول النفطي الموقع بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية في ٣٠ نيسان ١٩٨٦ بستة مواد نصّت على تعهد العراق بتقديم الخبرة والمشورة في نطاق التنقيب وإنشاء الوحدات الإنتاجية للنفط والغاز وتشغيلها، فضلًا عن تقديمه للمشورة الفنية في مجال دراسة وتنفيذ المشاريع النفطية في المملكة الأردنية الهاشمية، في الوقت الذي تعهد الجانبان بتقديم كل منهما المساعدة الفنية فيما يتعلق بتصفية النفط الخام وتقليل التكاليف، والعمل على تبادل الخبرات والمشورة الفنية بخصوص وضع ضوابط للسلامة من التلوث الناجم عن العمليات النفطية، إضافة إلى توفير كل جانب للجانب الآخر فرص تدريبية وتأهيلية والعمل على وضع البرامج التدريبية والتأهيلية والتطويرية للعاملين في المجالات المشتركة بين البلدين من أجل رفع كفاءتهم الفنية، وآخر ما جاء به ذلك البروتوكول أن يرفد كل من الجانبين الجانب الآخر بالخبراء والعمال إذا ما طلب ذلك أحد الجانبين ("الجريدة الرسمية للملكة الأردنية الهاشمية"، ١٩٨٦: ١٠٣٦)أثمرت الاتفاقيات الاقتصادية والبروتوكولات الملحقة بها بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية منذ بداية عام ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٦ عن نمو واضح وكبير في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، إذ زادت حجم التبادلات في المجل النفطي فقد بلغ حجم التبادلات التجارية لعام ١٩٨٧ سبعمائة وخمسون مليون دولار وتلك زيادة كبيرة، إذا ما علمنا أنّ النفط ومشتاقته تشكل ٩٨٪ من الصادرات العراقية، فقد صدر العراق خلال ذلك العام ثمانية وأربعون ألف طن من زين الغاز، وثلاثمائة وأربعة وخمسون ألف طن من زيت الوقود، وستة عشر ألف طن من الغاز السائل ("جريدة أخبار الأسبوع"، ١٩٨٧)، وقد أفحمت مؤسسة الموانئ الأردنية في ٩ كانون الأول ١٩٨٧ عن توقيع اتفاقية مع وزارة النفط العراقية لتصدير سبعة آلاف من النفط الخام لمدة عام، واتفاقية أخرى بين الشركات الأردنية ووزارة الطاقة العراقية لتصدير ما كميته ثلاثة آلاف طن من النفط الأسود لمدة عام عبر ميناء العقبة الأردني ("جريدة أخبار الأسبوع"، ١٩٨٧)، الأمر الذي قاد إلى زيادة كبيرة في كميات النفط الخام العراقي خلال عام ١٩٨٧ حيث بلغت في ذلك العام تسعة مليون ومائة وخمس وعشرون ألف برميل (ذنون، ٢٠٠٦: ١٧٧)شهد عام ١٩٨٨ عن نمو كبير في العلاقات الاقتصادية العراقية– الأردنية ولا سيما في المجال النفطي، إذا ما علمنا إنّ واردات النفط الخام في المملكة الأردنية الهاشمية بلغت مليونين وأربعمائة ألف طن عام ١٩٨٨ كانت حصة العراق منها مليون وستمائة ألف طن ثم نقلها عن طريق الناقلات البرية، فضلًا عن صادرات أخرى في ذلك العام بلغت عشرون ألف طن الغاز السائل، وسبعة عشر ألف طن من زيت الديزل، ومائتان واثنان وثمانون ألف طن من البنزين، أضف إلى أنّ هناك مائة وستون شركة أردنية كانت لها علاقات اقتصادية مع العراق، وأنّ ثلاثة أرباع الجهد الصناعي الأردني يعمل من أجل التصدير إلى العراق مطلع عام ١٩٩٠ (ذنون، ٢٠٠٦: ١٧١–١٧٢)استمرت الاتفاقيات الاقتصادية بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية، إذ وقع الجانبان اتفاقية في ٢٤ نيسان ١٩٩٠ نصت على تجديد العمل باتفاقية التعاون الفني الموقع عليه بين شركة الاستكشاف والإنتاج العراقية وسلطة المصادر الطبيعية الأردنية الذي توقف العمل به عام ١٩٨٨، وقد نصّ ذلك الاتفاق على تجديد عقد الاستكشاف والإنتاج العراقية للطاقة عام ١٩٩٢ وقد وقع الاتفاق عن الجانب العراقي عصام الجلبي وزير النفط فيما مثل الجانب الأردني ثابت الطاهر وزير الطاقة والثروة المعدنية، والتزام الجانب العراقي وفق الاتفاق بتقديم المساعدات المتعلقة بالتنقيب عن النفط بشكل خاص عمليات المسح الزلزالي والحفر والكشوفات الجيولوجية وتوفير الخبراء والتأهيل والتدريب، فضلًا عن توفير المواد والمعدات التي تحتاجها عمليات الحفر، وأشار ثابت الطاهر حاجة المملكة الأردنية الهاشمية من النفط الخام بلغت أربعمائة مليون دولار سنويًا يغطي العراق منها ما نسبته ٨٠٪ أي أربعة عشر مليون وأربعمائة ألف طن سنويًا إذا ما علمنا أنّ حاجتها السنوية هي ثمانية عشر مليون طن سنويًا ("جريدة صوت الشعب"، ١٩٩٠).

إنّ فشل المفاوضات العراقية– الأردنية فيما يتعلق بمد أنبوب لنقل النفط عبر الأراضي الأردني نتيجة لأسباب سبق ذكرها دفع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية إلى طرح فكرة جديدة نهاية عام ١٩٨٩ مفادها مد خط فرعي من الانبوب العراقي الذي يمر بأراضي المملكة العربية السعودية الأمر الذي رحبت به الحكومة العراقية التي أرسلت بدورها وفدًا برئاسة وكيل وزارة النفط من أجل التفاوض حول ذلك مع المملكة العربية السعودية على مد خط فرعي إلى خط (التايلاين: هو الاسم الذي أطلق على خط أنابيب لنقل النفط السعودي إلى كل من سوريا، الأردن، لبنان، الذي تم انشاؤه عام ١٩٥٠) غير أنّ التطورات التي شهدتها المنطقة آنذاك بعد دخول القوات العراقية إلى الكويت في ٢ آب ١٩٩٠ حال دون تحقيق ذلك (الجلبي، ٢٠١٩: ١٦٨)، وختامًا لهذا المبحث لا بدّ من أن يكون هناك جدولًا يوضح كميات النفط الخام الذي صدره العراق إلى المملكة الأردنية الهاشمية خلال الأعوام ١٩٨٣– ١٩٩٠.

جدول رقم (١) يوضح كميات النفط الخام الذي صدره العراق ى المملكة الأردنية الهاشمية خلال الأعوام ١٩٨٣– ١٩٩٠.

السنة	الكمية/ طن/ سنويًا	الكمية/ برميل/ سنويًا
١٩٨٣	١٩٧،٢٩٧	١،٤٦٠،٠٠٠
١٩٨٤	٤٦٨،٥١٣	٣،٤٦٧،٠٠٠
١٩٨٥	٤٦٨،٥١٣	٣،٤٦٧،٠٠٠
١٩٨٦	٤٩٣،٢٤٣	٣،٦٥٠،٠٠٠
١٩٨٧	١،٢٣٣،١٠٨	٩،١٢٥،٠٠٠
١٩٨٨	١،٦٢٧،٠٠٠	١٢،٠٥٤،٠٠٠
١٩٨٩	١،٦٢٧،٠٠٠	١٢،٠٥٤،٠٠٠
١٩٩٠	١،٧٢٦،٣٥١	١٢،٧٧٥،٠٠٠

يبدو من الجدول والأرقام التي تضمنها أنّ العلاقات بين العراق والمملكة الأردنية في تطور مستمر ابتداءً من عام ١٩٨٣ وحتى عام ١٩٩٠، إذا ما علمنا أنّ الزيادة في كميات النفط المصدرة التي شهدها عام ١٩٨٦ قد زادت ما بنسبة ٦٠٪ عمّا كانت عليه ١٩٨٣، فيما زادت تلك الكميات عام ١٩٩٠ لتصل إلى ما نسبتهُ ٧١،٥٪ عمّا كانت عليه عام ١٩٨٦، الأمر الذي يؤكد جدّية حكومتي البلدين وحرصهما على توطيد العلاقات وتعزيزها بعد أن كانت يشوبها الفتور خلال المدة ١٩٦٨– ١٩٧٩، فضلًا عن أنّ عام ١٩٨٧ قد شهد نقلة نوعية في العلاقات العراقية– الأردنية في مجال النفط إذا ما عرفنا أنّ كميات النفط المصدرة زادت عمّا كانت عليه عام ١٩٨٣ بنسبة ٨٢٪ ممّا يدل أنّ حرب الخليج الأول استنزفت الكثير من الأموال.

المبحث الثاني الاتفاقيات الاقتصادية

رسمت الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدت بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية بين عامي ١٩٨٠– ١٩٩٠ خط العلاقات بين البلدين بما حملته من زيادة في الأرقام من عام إلى عام والتي وثقت بدورها التطور الكبير في علاقات البلدين الاقتصادية، فقد أدركت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية فائدة تحسن علاقاتها الاقتصادية مع العراق، لا سيما وأنّه دولة تمتلك كميات كبيرة من النفط جعلت منه دولة ذات اقتصاديات جيدة، فضلًا عمّا تجنيه المملكة الأردنية الهاشمية من تجارة الترانزيت والقروض التي من الممكن الاستفادة منها في المجالات الاستثمارية، الأمر الذي دفعها إلى توطيد علاقاتها الاقتصادية بالعراق من خلال مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية وعدد من البروتوكولات الملحقة بها.شهد عام ١٩٨٠ نقلة نوعية من العلاقات الاقتصادية بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية، فقد حرصت حكومتا البلدين على توطيد العلاقات بين البلدين من خلال العديد من الاتفاقيات الثنائية التي كانت نتائج طيبة لعدد كبير من الزيارات المتبادلة لمسؤولي البلدين، فقد زار الدير حسن بن طلال ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية بغداد في ٣ آذار ١٩٨٠ والتقى بعد من المسؤولين في الحكومة العراقية، إذ تمت المناقشات فيما بينهم حول تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، ولا سيما فيما يتعلق بتطوير المشاريع الاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية ("جريدة الجمهورية"، ١٩٨٠)، عقبتها زيارة أخرى في ٥ آيار من العام نفسه من وفد أردني برئاسة علي السحيمات وزير النقل الأردني لبغداد حيث التقى بعدد من المسؤولين العراقيين ومثّل فيها الجانب العراقي سعدون غيدان وزير النقل والمواصلات، وقد بحث الجانبان تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين في مختلف المجالات ولا سيما ما يتعلق بقطاع النقل والمواصلات وامكانية قيام شركة نقل مشتركة بين البلدين ("جريدة الجمهورية"، ١٩٨٠)أثمرت الزيارات

المتبادلة بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية عن ظهور ضرورات حتمية لتوطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال عقد الاتفاقيات، فقد عقدت اللجنة الوزارية العراقية– الأردنية المشتركة اجتماعها في عمان خلال المدة ٢٤– ٢٧ نيسان ١٩٨٠ من أجل إزالة جميع العقبات التي تقف في طريق التبادل التجاري بين البلدين وترأس الجانب العراقي فيها مهدي محسن عودة وكيل وزارة التجارة لشؤون العلاقات الاقتصادية الخارجية، فيما ترأس الجانب الأردني هاشم الدباس وكيل وزارة الصناعة والتجارة، وقد نتج عن تلك الاجتماعات اتفاق إلى الجانبان على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى خمسة وعشرون مليون دينار عراقي موزعة مناصفة فيما حددت حصة المركزين التجاريين العراقي والأردني بعشرة ملايين دينار عراقي في الوقت الذي اتفقا طيه على تسهيل مرور البضائع وتخفيف الاجراءات الكمركية، والعمل على تشجيع إقامة معارض المنتوجات في كلا البلدين، وأعلن الجانب الأردني عن استعداده لاستيراد الكبريت المطحون (محاضر اللجنة الوزارية العراقية–الأردنية المشتركة، ١٩٨٠).أما في مجال النقل فقد اتفق الجانبان على بذل الجهود من أجل زيادة الطاقة المخصصة للبضائع العراقية في ميناء العقبة إلى مليون وخمسمائة ألف طن سنويًا، مقابل اعلان العراق عن رغبته في تسيير خط لنقل المسافرين بين بغداد وعمان، فيما شهدت الحكومة الأردنية بعدم التزام شاحنات النقل العراقية من نظام الدور، ولم تهمل اللجنة أثناء اجتماعاتها الجانب الزراعي فقد اتفق الجانبان على إقامة الدورات التدريبية من أجل تدريب منسبي وزارتيّ الزراعة في الوقت الذي منح العراق المملكة الأردنية الهاشمية الأولوية في حال استيرادها للخضار والفواكه على ما في الدول (محاضر اللجنة الوزارية العراقية–الأردنية المشتركة، ١٩٨٠).أسفرت ختام اجتماعات اللجنة العراقية– الأردنية في ٢٧ نيسان ١٩٨٠ عن جولة أخرى من المباحثات بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية بحث من خلالها العلاقات الثنائية بين البلدين والتعاون في المجالات الاقتصادية والعينة، وقد تباحث الوفدان، خلال المدة ٢٧ نيسان– ١ آيار ١٩٨٠ في العديد من القضايا الاقتصادية والتي أثمرت عن توقيع اتفاقية اقتصادية وفنية بين البلدين في ١ آيار ١٩٨٠ التي اتفق الجانبان على قيام المستودعات المشتركة الصناعية والتعدينية والزراعية والمائية والخدمية، والعمل على تبادل الخبرات المتوفرة في المجالات الاقتصادية كافة من خلال تبادل الدراسات والبحوث العلمية والفنية والتشريعات والمعلومات الضرورية، وتشجيع الزيارات والوفود الاقتصادية والتجارية والعلمية واستقبال المتدربين وإرسال الخبراء الاختصاصيين ومنح الزمالات الدراسية والتدريبية بما في ذلك الدراسات العليا في كافة الاختصاصات ("جريدة الوقائع العراقية"، ١٩٨٠: ١١٥١– ١١٥٢؛ (وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، ١٩٨٤).عدّت اتفاقية ١ آيار ١٩٨٠ الاقتصادية والفنية العراقية– الأردنية الأساس لكل الفعاليات الاقتصادية بين البلدين خلال الأعوام ١٩٨٠– ١٩٩٠، إذ تناولت كافة المجالات الاقتصادية، فقد اتفق الجانبان بمقتضاها على تأسيس شركة مشتركة للنقل البري للبضائع والمسافرين وشركة صناعية مشتركة في الوقت الذي أعلن الجانبان عن موافقتهما عل كل من شانه زيادة وتنويع حجم التبادل التجاري بينهما من خلال تعزيز دور المراكز التجارية والمعارض الدائمة والمؤقتة والعمل على أعضاء كل من البلدين البضائع المارة عبر أراضيه من أراضي الطرف الآخر أو إليه من رسوم وعوائد الترانزيت، وحددت مدة نفاذ ذلك الاتفاقية بعشرة أعوام تجدد بشكل تلقائي (يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٠: ٧١؛ "جريدة الوقائع العراقية"، ١٩٨٠: ١١٥٢– ١١٥٣)، وقد شكلت وفقًا للاتفاقية لجنة وزارة بين البلدين تأخذ على عاتقها متابعة تنفيذ أحكام الاتفاقية والعقود الناجمة عنها، ومعالجة الصعوبات التي تقف في طريق تنفيذها والعمل عل اقرار التوصيات التي من شأنها زيادة حجم التبادل التجاري والنظر في الخطة السنوية للتبادل التجاري بين البلدين (وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، ١٩٨٤: ١٣٢–١٣٨).قام الجانبان العراقي والأردني بمناقشة العديد من المشاريع التنموية بعد توقيعهم على اتفاقية ١ آيار ١٩٨٠، إذ نوقشت امكانية تنفيذ مشاريع الإسكان على الأراضي الأردنية في مدينة أبو نصير، ومشاريع مياه الشرب في جميع مدن المملكة الأردنية الهاشمية، والعمل على توسيع الطاقة الاستيعابية لميناء العقبة الأردني من خلال إقامة أرصفة جديدة وزيادة طاقة التخزين عن طريق إنشاء مستودعات جديدة لخزن الحبوب فيما أعلن الجانب العراقي استعداده لتقديم الخبرة والمعونة الفنية من أجل توسيع المناطق الحرة في المملكة الأردنية الهاشمية (وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، ١٩٨٤: ١٤٣)، في الوقت الذي نوقشت فيه أسعار وكليات الوفود التي تجهز به السيارات الأردنية في طريق عودتها من العراق، إذ بلغ سعر اللتر الواحد من الوفود ٨٠ فلسًا وبواقع ألف لتر لكل سيارة، الأمر الذي قال عنه الجانب الأردني بأنّه لا يشجع الغافلين بالتوجه إلى العراق ممّا يعرقل نقل البضائع المتاجر بها مع العراق، فضلًا عن اتفاق عقد بين البلدين يقضى بإنشاء سكة حديد لربط منطقة عكاشات داخل الحدود العراقية لميناء العقبة الأردني والعمل على تسيير خط للمسافرين بين البلدين تعمل على ديمومته شركة جت الأردنية والمؤسسة العامة للنقل البري العراقية (وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، ١٩٨٤: ١٤٤)إنّ التعاون في المجال الجوي الذي بدأت المباحثات حوله بين حكومتي العراق والمملكة الأردنية الهاشمية بشكل جدي عام ١٩٧٩ تحقيقًا للتعاون العربي المشترك في حقل الرقابة الجوية؛ وذلك من خلال إنشاء مراكز للرقابة الجوية تأخذ على عاتقها تنظيم حركة الطيران المدني، فضلًا عن أنّ تلك المباحثات جاءت امتثالًا للتوصيات الصادرة من منظمة الطيران المدني الدولية التي أكدت على عدم اعتماد

الحدود السياسية فيما يتعلق بافشاء مثل تلك المراكز؛ وذلك لعدم اشتغال الطيارين باتصالات مع عدة مراكز للقوة الجوية والذي يترتب عليه في بعض الأحيان حوادث اصطدام للطائرات، وقد انضمت سوريا إلى تلك المباحثات التي نتج عنها الاتفاق على بعض المسائل التي تتعلق بالملاحة الجوية، إذ أعلن العراق عن استعداده لتقديم المساعدات الملاحية من خلال مراكزه للملاحة الجوية في الموصل، حديثة، الشطرة، مندلي، البصرة، بغداد، سامراء، الهاشمية، وعين زالة (وزارة النقل والمواصلات، ١٩٧٩).استأنفت المباحثات حول المجال الجوي بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية وسوريا، إذ التقت الوفود الثلاثة في بغداد وعقد اجتماعات في المدة ١-١١ آيار ١٩٨٠ بناء على عودة من قبل سلطات الطيران العراقية ترأس فيها الوفد العراقي يحيى جاسم الشيخ أمين مدير الرقابة الجوية وعضوه مدير الاتصالات عدنان إبراهيم حمودي، وممثل قيادة القوة الجوية والدفاع الجوي المقدم غازي كريم، ومسؤول وحدة الرادار سالم ناظم مشتاق، فيما مثّل المملكة الأردنية في تلك الاجتماعات المهندس موفق مدير هندسة الاتصالات والمراقبة الجوية، والمهندس عبد الروف عكور رئيس المشاريع والدراسات، ومحمود رمضان رئيس المراقبة الجوية في الوقت الذي مثّل أكرم حليص مدير الحركة الجوية، وعز الدين تميم رئيس المراقبة الجوية، والمهندس زياد عبيد مدير الاتصالات السلكية واللاسلكية الجانب السوري، وقد نوقشت خلال الاجتماعات المنعقدة بين الوفود الثلاثة ما جاء في المحضرين السابقين لعام ١٩٧٦، ١٩٧٩ اللذين عقدا في سوريا والمملكة الأردنية الهاشمية وأكدا بعد الاطلاع عليها على وجود تقدم كبير في مجال إنجاز المشاريع الملاحية التي تطلبها المركز المشترك للارتفاعات العليا مع بعض التعديلات التي أكد عليها الوفد العراقي حول عدد القطاعات في الاقليم العراقي والذي ثبت على خمسة قطاعات هي القطاع الشمالي، القطاع الجنوبي، القطاع الجنوبي الغربي، القطاع الوسطي، والقطاع الغربي (وزارة النقل والمواصلات، ١٩٨٠)سعت الحكومتان العراقية والأردنية جاهدتان للعمل من أجل تنفيذ ما جاءت به اتفاقية ١ آيار ١٩٨٠ الاقتصادية والفنية، فقد بذلتا جهودًا كبيرة في آب وأيلول من العام نفسه من أجل انفتاح خط اتصال هاتفي مباشر على المحطة الأرضية العراقية عبر الأقمار الصناعية بين بغداد وعمان، وقد تابعت الحكومة العراقية جهود العمل من أجل إنجاز ذلك الخط، إذ جعلت من وكيل النقل والمواصلات العراقي المشرف المباشر على العمل والذي أعلن بدوره عن خطة عمل وفق دراسة متقنة من أجل تأمين الاتصال بين عاصمتي البلدين، وجاء ذلك بناءً على جهود حثيثة بذلتها الحكومة العراقية، ولا سيما بعد الزيارة التي قام بها سعدون غيدان وزير القل والمواصلات العراقي للمملكة الأردنية الهاشمية في ١٧ آب ١٩٨٠، إذ التقى بوزير النقل الأردني علي سحيمان، وقد أكد الجانبان على ضرورة توسيع التعاون المشترك بين البلدين في مجال الاتصالات ("جريدة الثورة"، ١٩٨٠)، في الوقت الذي اتفق الجانبان على ضرورة إنشاء دائرة برقية L.T.T على الكيبل المحوري فور انتهاء الترتيبات الفنية التي تقوم بها مؤسسات الهاتف في البلدين(وزارة النقل والمواصلات، ١٩٨٠)إنّ المباحثات بين حكومتي المملكة الأردنية الهاشمية والعراق على مستوى النقل والمواصلات قد أثمرت عن توقيع بروتوكول بينهما يقضي بتوحيد جهود مؤسستي الخطوط الجوية العراقية والخطوط الجوية الأردنية في مجال النقل الجوي، وقد بينت المؤسستين سياسة تسويق مشتركة لجميع رحلات المؤسستين من بغداد وإليها وإلى جميع العواصم التي تغطيها الرحلات الجوية للمؤسستين، فضلًا عن الاتفاق فيما بينما على إجراء تنسيق مشترك ومستمر لجداول العمل بما يحقق توسيع دمج التشغيل لخطوط المؤسستين العراقية والأردنية ("النشرة التجارية"، ١٩٨٠: ١٢).شهد عام ٩٨١ العديد من الزيارات الرسمية بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية تهدف تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فقد زار بغداد في ٢ كانون الثاني ١٩٨١ وفدًا أردنيًا برئاسة علي سحيمان وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل الأردني، وضمّ الوفد سعيد التل وزير التربية والتعليم ورئيس جامعتي الأردن واليرموك، والمدير العام لمؤسسة الموانئ، وقد تباحث الوفد خلال اجتماعاته بالجانب العراقي الذي مثله حسن علي وزير التجارة، ومحمد فاضل حسين وزيرة الإسكان والتعمير، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي عصام عبد علي، ووزير النقل والمواصلات سعدون غيدان حول آلية التعاون في مجالات النقل والمواصلات، والتجارة، والبحث العلمي، والإسكان والتعمير ("جريدة الثورة"، ١٩٨١)، في الوقت الذي شهد عام ١٩٨١ تعاونًا في المجال الصحي بين البلدين، إذ قام فريق طبي أردني برئاسة الدكتور سليمان عبيد الله بغداد في ٥ كانون الثاني ١٩٨١ وعمل في عدد من المستشفيات الصحية العراقية تم من خلالها علاج المرضى وتبادل الخبرات الطبية مع الأطباء العراقيين، وقد ودع وزير الصحة العراقي رياض إبراهيم الفريق الطبي الأردني الذي انتهى عمله في ١٩ كانون الثاني من العام نفسه ("جريدة الثورة"، ١٩٨١).توالت الزيارات المتبادلة بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية من أجل تنفيذ ما جاءت به اتفاقية ١ آيار ١٩٨٠ الاقتصادية الفنية التي عقدت بين البلدين، فقد زار بغداد في ١١ كانون الثاني ١٩٨١ وزير الزراعة الأردني مروان دودين، إذ التقى بوزير الزراعة والإصلاح الزراعي العراقي عامر مهدي صالح وأجرى الجانبان مباحثات حول تطوير آفاق التعاون بين البلدين في مجالات الزراعة والعمل على دعم التكامل الاقتصادي العربي في المجال الزراعي ممّا يحقق الأمن الغذائي العربي ("جريدة الثورة"، ١٩٨١)إنّ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في الرابع والعشرون من أيلول ١٩٨٠ دفع العراق إلى محاولة تعزيز علاقاته الاقتصادية مع المملكة الأردنية الهاشمية بهدف تزويده لما يحتاجه

من سلع ومواد غذائية ومحاصيل زراعية؛ وذلك ما أكده محمد علي بدير رئيس اتحاد الغرف التجارية الأردنية والوفد المرافق له عند زيارته بغداد في السادس من شباط ١٩٨١ خلال اجتماعه مع وزير الصناعة العراقي طاهر توفيق في السابع من الشهر نفسه قائلًا له إنّ ظروف الحرب لن تقف عائقًا أمام تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين (يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨١: ٧١)وقد ناقش الجانبان أثناء ذلك الاجتماع تنفيذ العديد من مشاريع التنمية في الوقت الذي التقى الوفد الأردني في اليوم نفسه وزير التجارة العراقي حسن علي وتباحثا في السبل التي تعزز علاقات البلدين الاقتصادية والتجارية، فضلًا عن اجراءه عدد من اللقاءات مع الغرف الصناعية والتجارية العراقية والتي تباحث معها فيما يتعلق بتطوير التعاون مع الغرف التجارية والصناعية في بلاده والتأكيد على أن تكون هناك زيارات متبادلة بين الغرف التجارية والصناعية في كلا البلدين بهدف التعاون وتنسيق العمل المشترك ("النشرة التجارية"، ١٩٨١: ٧-٨).توالت الوفود الرسمية في زياراتها إلى بغداد مع بداية عام ١٩٨١ ففي ٢٦ شباط ١٩٨١ زار وفدًا أردنيًا برئاسة سالم اللوزي وكيل وزارة الزراعة بغداد، إذ التقى مع الوفد عدد من المسؤولين في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي العراقية، وتباحث الجانبان خلال ذلك اللقاء في الكيفية التي من خلالها تحقيق النهوض بالزراعة بكافة مجالاتها، وقد احتمت الزيارة باتفاق يقضي بموافقة وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي العراقية على تدريب عدد من العمال الأردنيين العاملين في مجال الثروة الحيوانية وتربية الأسماك في الوقت التي تعهدت وزارة الزراعة الأردنية بتدريب عدد من العمال العراقيين من العاملين في مجال التسويق الزراعي وتدريج وتصنيف المنتجات الزراعية (يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨١: ٨٧)، ومن أجل تنمية العلاقات بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية، ولا سيما في المجال الزراعي فقد زار وفدًا أردنيًا بغداد في ١١ نيسان ١٩٨١ ضمّ في عضويته وزير الزراعة الأردني مروان عبد الحليم النمر وبرئاسة وليد عضو وزير الصناعة والتجارة والتقى بعدد من المسؤولين العراقيين ومن ضمنهم طاهر توفيق وزير الصناعة والمعادن، وعامر مهدي صالح وزير الزراعة وناقشوا خلال ذلك اللقاء امكانية اتباع سياسة موحدة على كافة الأصعدة الصناعية والتجارية والزراعية ("جريدة الجمهورية"، ١٩٨١)عقدت اللجنة الوزارية العراقية- الأردنية المشتركة اجتماعها الدوري في المدة ٩- ١٢ نيسان ١٩٨١ من أجل مراجعة العمليات التجارية والعمل على تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين وقد تمحص عن ذلك الاجتماع العديد من الاتفاقيات في مختلف المجالات الاقتصادية، فعلى مستوى التبادل التجاري البلدين زادت حصة المركز التجاري الأردني في بغداد إلى عشرة ملايين دينار عراقي في الوقت الذي حددت فيه حصة المركز التجاري العراقي في عمان بخمسة ملايين دينار عراقي، كما وافق العراق على زيادة الحصة المخصصة للجناح الأردني في معرض بغداد الدولي لعام ١٩٨١، أما في مجال النقل والمواصلات فقد اعلن الجانب العراقي عن امكانية مد خط سكة حديد تربط بين بغداد وميناء العقبة، كما وناقشت الجانبان مشروع المكرويف الذي كان يموله العراق بشكل كامل وقد وقع على محضر حسن علي وزير التجارة عن الجانب العراقي ووليد عصفور وزير الصناعة والتجارة عن الجانب الأردني في ١٢ نيسان ١٩٨١ (اللجنة الوزارية العراقية-الأردنية المشتركة، ١٩٨١)إنّ تحول التجارة العراقية نحو المملكة الأردنية الهاشمية على أثر توتر العراق مع سوريا في العام ١٩٨١ دفع الحكومة العراقية إلى محاولة تطوير شبكة العراق من خلال ربطها مع شبكة العراق في المملكة الأردنية الهاشمية التي تحولت إلى أكبر مصدر للعراق من البضائع والسلع، لا سيما أنّها تمتلك ميناء العقبة الذي جعلها نافذة تمر منها تجارة القراترين من ١٠ حزيران ١٩٨١ وقعت وزارة الإسكان والتعمير العراقية اتفاقية مع وزارة الأشغال العامة الأردنية نصت على ربط شبكة الطرق العراقية بشبكة الطرق الأردنية بهدف تسهيل نقل السلع والبضائع التجارية بين البلدين، وحددت الاتفاقية سقف زمني لتنفيذ تلك الشبكات، إذ وقعها عن الجانب العراقي شاكر محمود وكيل وزارة الإسكان والتعمير، فيما وقعها عن الجانب الأردني أكرم الصناع وكيل وزارة الأشغال العامة ("النشرة التجارية"، ١٩٨١: ١٦)عُدّ عام ١٩٨١ عام حافل بالاتفاقيات الاقتصادية المعقودة بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية، إذ توالى تبادل الزيارات بين وفود البلدين من أجل عقد الاتفاقيات في مختلف المجالات الاقتصادية، فقد زار وزير الزراعة الأردني مروان دودين بغداد في ١١ حزيران ١٩٨١ والتقى بنظيره العراقي عامر مهدي صالح وزير الزراعة والإصلاح الزراعي، وناقشا خلال اللقاء آليات التعاون في مجال المحاصيل الزراعية والعمل على زيادة حجم التبادل في ذلك الخصوص، ولم يهمل الجانبان الجانب التجاري فيما يتعلق بمنتجات البلدين والتي أثمر عنها افتتاح معرض المنتجات العراقي في عمان من قبل مهدي العبودي وكيل وزارة التجارة العراقية في الاسبوع الأول من أيلول ١٩٨١ (يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨١: ٣٢٨)، في الوقت الذي افتتحت المؤسسة العامة للأدوية والمستلزمات الطبية العراقية لها مكتبًا للأعلام الدوائي في عمان في مطلع تشرين الأول عام ١٩٨١("النشرة التجارية"، ١٩٨١: ٢)، وقد عقبها زيارة أخرى لبغداد في ٢١ تشرين الأول ١٩٨١ قام بها وزير الاقتصاد والتجارة الأردني وليد عصفور والتقى بعدد من المسؤولين العراقيين بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين (وكالة الأنباء العراقية، ١٩٨١: ٢٢).عقدت اللجنة الوزارية المشتركة العراقية- الأردنية اجتماعها الدوري في المدة ٢٤- ٢٦ تشرين الأول ١٩٨١ في العاصمة الأردنية استعرض فيها الجانبان سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، من أجل ذلك فقد شكلت أربعة لجان هي لجنة التبادل

التجاري، لجنة النقل والمواصلات، لجنة الصناعة والتعدين، ولجنة التعاون الفني والعلمي والثقافي لتأخذ على عاتقها النهوض بعلاقات البلدين الاقتصادية والفنية والثقافية (اللجنة الوزارية العراقية–الأردنية المشتركة، ١٩٨١)، من خلال الاتفاقات التي خرجت بها والتي تنص على الزيادة والتنويع في حجم التبادلات التجارية، لتشمل حصة المركز من التجاريين لكلا البلدين اللذان زادت حصتهما إلى خمسة عشر مليون لكل واحد منهما، والعمل على تشجيع مؤسساتهما المختلفة للمشاركة في المعارض الدولية المقامة في بلديهما، والتشجيع على تبادل الوفود التجارية والصناعية، فضلًا عن الاتفاق على زيادة حجم تبادل المنتجات الزراعية، في الوقت الذي زادت كميات الكبريت الزراعي، والأسمدة الفوسفاتية، والأسمدة النتروجينية المستوردة من الجانب الأردني من العراق خلال تلك الاتفاقات، ناهيك عن الزيادة التي حققها الجانب العراقي في الطاقة الاستيعابية الخاصة ببضائعه في ميناء العقبة والتي صارت ثلاثة ملايين طن لا تشمل مواد الاسمنت والحبوب والزيوت النباتية والمشتقات النفطية (وزارة الصناعة والتجارة: ١٥٦–١٦٨)أما في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية فقد تم الاتفاق أن يتولى الجانب الأردني تجهيز الأبنية والأبراج وأجهزة القوى في مواقع تنفيذ أعمال مشروع الميكرويف الذي تبنى تنفيذه الجانب العراقي داخل الأراضي الأردنية، في الوقت الذي تولّى الجانب الأردني زيادة سعة النظام العامل في مشروع ميكرويف عمان– دمشق إلى ضعف ما كانت عليه عام ١٩٨١، في الوقت الذي أكد فيه الجانبان على متابعة مشاريع الإسكان والعمل على سرعة انجازها مثل مشروع إسكان اربد الذي بلغت نسبة انجازها في نهاية عام ١٩٨١ حوالي ٤٥٪ ومشروع إسكان الصحفيين في عمان الذي ضمّ سبع وستون شقة، فضلًا عن مشروع قاعة بغداد في الكلية العلمية الإسلامية والضم صمم بأيادي فريق هندسي عراقي أردني تابع للمكائن الهندسية في وزارتي الإسكان والتعمير العراقية، والأشغال العامة والإسكان الأردنية (وزارة الصناعة والتجارة: ١٧٠–١٧٤)أكد الوفد الذي مثل الجانب العراقي في اللجنة الوزارية المشتركة عندما عاد إلى بغداد وأنّ ما تصول إليه من اتفاقات مع الجانب الأردني تعمل على تعزيز العلاقات بين البلدين بما يحقق التكامل الاقتصادي العربي، وقد ضمّ ذلك الوفد حسن علي وزير التجارة، وعبد الملك ياسين وكيل وزارة الخارجية والذي عقد بدوره العديد من الاجتماعات خارج إطار اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة العراقية الأردنية، إذ عقدت اجتماعات مع الملك حسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية تم فيها التباحث حول العلاقات الثنائية بين البلدين، ولا سيما في المجالات الاقتصادية التي أخذت حيزًا كبيرًا في مناقشات الجانبين (وكالة الأنباء العراقية، ١٩٨١: ٤–٥)أدركت المملكة الأردنية الهاشمية مدى الفائدة الكبيرة من الارتباط مع العراق الذي يمتلك اقتصادًا كبيرًا باتفاقيات تمكنها من النهوض باقتصادياتها، لذا ترى بأنّها لم تترك فرصة إلّا واستعملتها في بناء علاقات اقتصادية متينة مع العراق، فقد وجهت غرفة صناعة عمان دعوة للغرف التجارية العراقية لزيارة عمان من أجل التباحث في توسيع اتفاق التعاون الصناعي والتجاري وتلبية لتلك الدعوة زار وفدًا عراقيًا برئاسة حاتم عبد الرشيد رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية في ٢٣ آذار ١٩٨٢، استغرقت ثلاثة أيام التقى الوفد في يوم الزيارة الثاني بوزير الصناعة والتجارة الأردني وليد عصفور وناقش معه مسائل الاستيراد والتصدير وتبادل الأيدي الصناعية بهدف بناء القاعدة الصناعية والزراعية في العراق والمملكة الأردنية الهاشمية ("النشرة التجارية"، ١٩٨٢: ١٨).توالت الزيارات الرسمية بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية بهدف تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية لا سيما بعد أن فشلت الوساطة في دورته التاسعة والثلاثون في الأول من حزيران ١٩٨٢ المنعقدة في عمان، إذ رفضت الوفد السوري فتح الحدود أمام العراق من أجل تصدير كميات النفط التي كان يصدرها من قبل عبر الأراضي السورية ("جريدة الثورة"، ١٩٨٢)، فقد زار العراق على أثر ذلك رئيس الوزراء للملكة الأردنية الهاشمية مضر بدران في ٢ حزيران ١٩٨٢ التقى فيها بالعديد من المسؤولين العراقيين بحضور السفير الأردني ببغداد تبادل فيها الجانبان حتمية تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين في الوقت الذي أغلقت سورية حدودها أمام العراق، وأكد الجان العراقي على الأخذ بكافة السبل لاتي تعمل على تنمية العلاقات الاقتصادية من خلال عقد الاتفاقات الثنائية بين البلدين في جميع المجالات الاقتصادية ("جريدة الثورة"، ١٩٨٢)، سبقتها زيارة أخرى للملك حسين بن طلال الذي زار بغداد في ٦ حزيران ١٩٨٢ تباحث فيها مع الحكومة العراقية حول العلاقات وسبل تطويرها مؤكدًا أنّ الاتفاقيات الثنائية في المجالات الاقتصادية هي من تعمل على تطوير اقتصاديات البلدين، وقد كان في توديعه أثناء عودته إلى عمان مسؤولين رفيعي المستوى كانوا قد رافقوه إلى أن استقل طائرته من مطار بغداد الدولي في ١٠ حزيران متوجهًا إلى العاصمة عمان ("جريدة الثورة"، ١٩٨٢).استمرت حكومتي العراق والمملكة الأردنية الهاشمية في تنمية علاقاتهما الاقتصادية من خلال الاجتماعات الدولية الدورية للجنة الوزارية المشتركة، فقد عقدت تلك اللجنة اجتماعها في ١٥ شباط ١٩٨٣ الذي تمخض عنه توقيع بروتوكول اقتصادي وتجاري بين الجانبان يقضي بتنفيذ برنامج التكامل الصناعي، وزيادة التعاون والتنسيق في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والجوي بينهما (يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٣)، في الوقت الذي اتفق الجانبان على زيادة حجم التبادل التجاري بعد أن جعلت حصة المركزين التجاريين العراقي والأردني لتصل إلى خمسة عشر مليو دينار عراقي لكل منهما، وقد مثّل الجانب العراقي في التوقيع على ذلك البروتوكول حسن علي وزير التجارة فيما مثّل الجانب

الأردني في التوقيع على ذلك المحضر وليد عصفور وزير الصناعة والتجارة الأردني (محاضر اللجنة الوزارية العراقية–الأردنية المشتركة، ١٩٨٣) الذي صرح في وقته إلى وكالة الأنباء الأردنية وبترا، وإنّ العلاقات الاقتصادية من العراق والمملكة الأردنية الهاشمية تطور مستمر معربًا على ما جاء به البروتوكول الاقتصادي الموقع بين الجانبان (يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٣: ٦٨)أكد الجانبان العراقي والأردني في اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة المنعقد في ١٢– ١٥ شباط ١٩٨٣ على تشجيع وتنشيط تبادل زيارات الوفود التجارية والصناعية بين البلدين، وتحقيق أعلى مستوى من المشاركات في المعارض الدولية المقامة في بلديهما، والعمل على إقامة المعارض الخاصة والمتخصصة لكل من البلدين في البلد الآخر، فيما تعهد الجانب الأردني بإعطاء الأولوية للعراق فيما يتعلق باستيراد المنتجات التي تنتجها شركة الغزل والنسيج الأردنية، في الوقت الذي تعهد الجانب العراقي بتجهيز السوق الأردني بأطباق البيض سعة ثلاثون بيضة وبأسعار مخفضة على أن تجهز الأردن العراق بحاجته من ذلك البيض، فضلًا عن الجانب الأردني قد تعهد بزيادة استيراداته من الكبريت الزراعي لعام ١٩٨٣ من خلال حث الجهات المختصة على إبرام العقود بذلك الشأن، كما أعلن عن استعداده لزيادة استيراد الأسمدة الفوسفاتية، حامض الكبريتيك، مادة الشب، مادة السمنت، والعمل على الدخول في مفاوضات من قبل صندوق التقاعد الأردني مع العراق حول امكانية تزويده بالتمور الصناعية لغرض إقامة مصنع لإنتاج الأعلاف من التمور العراقية في القطر الأردني(محاضر اللجنة الوزارية العراقية–الأردنية المشتركة، ١٩٨٣).لم تهمل الجوانب الاقتصادية الأخرى في اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة المنعقد في ١٢– ١٥ شباط ١٩٨٣ وقد اتفق الجانبان العراقي والأردني على العديد من الاتفاقات في مجالات النقل والمواصلات، والزراعة والري، والتعاون الصناعي وفي المجال الصناعي اتفق الجانبان على التعاون والتنسيق في مجال إنتاج الصناديق الكارتونية، في الوقت الذي اتفقا في المجال الزراعي على زيادة حجم تبادل المنتجات الزراعية، فيما أعلن الجانب الأردني عن استعداده بتقديم كافة التسهيلات للعراق من أجل استخدام آلية الري بالتنقيط من خلال استقبال عدد من المتدربين العراقيين مقابل موافقة الجانب العراقي على مشروع نقل مياه نهر الفرات إلى المملكة الأردنية الهاشمية، أما في مجال النقل والمواصلات فقد أخذ النصيب الأكبر من الاتفاقات بين البلدين، إذ أكد الجانب الأردني على استمراره في تقديم كافة التسهيلات للشاحنات التي تحمل البضائع العراقية أثناء عمليات التفريغ والخزن والنقل، والعمل على إعفاء الحنطة التي يستوردها العراق لتطحن في المعامل الأردنية قبل دخولها إلى العراق من الرسوم على أن تخفض حصة تخزين طاقتها عشرون ألف طن من الحبوب للحبوب العراقية في ميناء العقبة، كما أكد الجانبان على الاستمرار في تنفيذ مشروع الميكرويف (محاضر اللجنة الوزارية العراقية–الأردنية المشتركة، ١٩٨٣).وقعت اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين حكومتيّ العراق والمملكة الأردنية الهاشمية في ١ آيار ١٩٨٠ إلى ضرورة اجراء المستحصلات والترتيبات بين البنك المركزي العراقي والبنك المركزي الأردني من أجل دفع قيمة البضائع المتاجر بها بين البلدين، إذ اتفق الجانبان في شباط ١٩٨٣ على فتح حساب في البنك المركزي الأردني باسم البنك المركزي العراقي بالدولار الأمريكية وبقيمة خمس وستون مليون دولار لتغطية قيمة البضائع الأردنية الصناعية والزراعية والحيوانية المصدرة إلى العراق، فضلًا عن الصادرات غير المنظورة مثل خدمات أعمال المقاولين، وخدمات الطيران على أن يسدد البنك المركزي العراقي ذلك المنح للبنك المركزي الأردني سواء بالدولار الأمريكي أو أية عملة أخرى قابلة للتحويل (دار الكتب والوثائق، ١٩٨٣: ١٨٥–١٨٧)عملت الحكومتان العراقية والأردنية على متابعة تنفيذ ما جاء من اتفاقات خلال محضر اللجنة المشتركة عن طريق مخاطبتهما للمؤسسات الصناعية والتجارية والزراعية في بلديهم لبذل الجهود من أجل تنفيذ مثل تلك الاتفاقات، فقد زار وفد تجاري صناعي عراقي عمان في ٦ آب ١٩٨٣ على رأسه أبو طالب عبد المطلب الهاشمي رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لتجارة الصلح الاستهلاكية العراقية وأجرى فور وصوله مباحثات مع الجانب الأردني فتح عنها توقيع أكثر من مائة عقد مع عدد من الصناعيين الأردنيين بلغت قيمتها أربعة ملايين ومائتان وإحدى عشر ألف وثمان وتسعون دينارًا عراقيًا (يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٣: ٢٢٥).عقدت اللجنة الوزارية المشتركة العراقية– الأردنية اجتماعها الرابع في عمان في المدة ١٦– ٢٥ تشرين الأول ١٩٨٧ حيث وصل الوفد العراقي برئاسة عبد الستار فرحان وكيل وزارة النقل والمواصلات، وبدأ المباحثات مع الوفد الأردني برئاسة محمد صالح الحوراني وكيل وزارة النقل والتجارة في ٢٠ تشرين الأول نوقشت خلالها السبل الواجب تطبيقها من أجل تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وقد نتج عن تلك المباحثات توقيع محضر اتفاق ضمّ جميع المجالات الاقتصادية في ٢٦ تشرين الأول حددت بموجبه حصة المركزين التجاريين العراقي والأردني بقيمة خمسة عشر مليون دينار عراقي لكل منهما لعام ١٩٨٤ واتفق الجانبان أنواع وأسعار البضائع التي يتم المتاجرة بها بين البلدين، إذ نصّ الاتفاق على أن تصدر المملكة الأردنية الهاشمية للعراق الخضراوات، والفواكه، ومعجون الطماطم، والبيض، والغزول القطنية والصوفية المخلوطة، فيما يصدر العراق إلى المملكة الأردنية الهاشمية منتجاته الزراعية مثل البطاطا، والتمور، والرقي، والكبريت الخام، والزراعي والأسمدة الفوسفاتية (سوبرفوسفاتي ثلاثي)، شريطة أن تكون الأسعار لبضائع البلدين، ومن الأسعار الرائجة في الأسواق العالمية، ومن أجل تطوير وتنمية حجم التبادل التجاري بين البلدين فقد تم

الاتفاق على ضرورة إزالة العقبات التي تحول دون انسياب البضائع الوطنية لكل منهما (دار الكتب والوثائق، ١٩٨٣)، فضلًا عن أنّ الاتفاق نصّ في مجال التبادل على ما نصّ عليه الاجتماعات السابقة والتي لا حاجة لتكرارها هنا.أما في مجال الزراعة والريّ فقد اتفق العراق والمملكة الأردنية الهاشمية على تقديم الأخيرة خبراتها في مجال البحث عن المياه الجوفية، وطرق الري والسيطرة على توزيع المياه، وتبادل اللقاحات والأمصال والخبرات المتعلقة لطب البيطري، فضلًا عن متابعة العمل في تنفيذ مشروع جلب مياه نهر الفرات إلى المملكة الأردنية الهاشمية، في الوقت الذي تم الاتفاق في ذلك المحضر على تزويد العراق بخمسة وعشرين ألف طن من البوتاس الأردني خلال عام ١٩٨٤ والعمل على تبادل الخبرات والمعلومات والتدريب في حقل الصناعات النسيجية، وفي مجال النقل والمواصلات فقد تضمنت زيادة حجم البضائع العراقية المنقولة عن طريق ميناء العقبة بعد أن أعطى العراق الأولوية لذلك الميناء على الموانئ الأخرى، في الوقت الذي أعلن الأردن عن استعداده في الإسراع لعمليات نقل تلك البضائع، ولا سيما الحبوب وإعفاء السيارات العراقية التي تحمل البضائع من الرسوم البالغة خمس وسبعون دينار عن كل سيارة، فضلًا عن تعهد الجانبان بإجراء دراسة حول إمكانية مد خط سكة حديد بين البلدين (دار الكتب والوثائق، ١٩٨٣).كان لتجارة الترانزيت نصيب فيما اتفق عليه الجانبان العراقي والأردني في المحضر الموقع في ٢٦ تشرين الأول ١٩٨٣ فقد نصّ المحضر على موافقة الجانب الأردني على تقديم كافة المستلزمات لتقديم الكبريت العراقي الخام عن طريق ميناء العقبة مقابل أن يأخذ الجانب العراقي بكافة شروط السلامة العامة المطلوبة من قبل ذلك الميناء، والعمل على إعفاء الأسمدة الكيمياوية العراقية من رسوم الأرضيات ولمدة شهر كامل ابتداءً من اليوم الذي تفرغ فيه في محازن ذلك الميناء بعد أن كانت عشرة أيام فقط، في الوقت الذي نصّ المحضر على معالجة كافة الصعوبات التي تعتري طريق تنفيذ مشروع الميكرويف بناءً على مذكرة رفضتها مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية الأردنية تمحورت حول عدد من الصعوبات التي تقف عن طريق ذلك المشروع إلى اللجنة الوزارية المشتركة العراقية– الأردنية في ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٣ (دار الكتب والوثائق، ١٩٨٣). حرصت الحكومتان العراقية والأردنية على بذل كل ما من شأنه تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال قيامهما بالكثير من الزيارات الرسمية التي من شانها عقد الاتفاقيات الاقتصادية، فقد زار حسن توفيق النجفي مدير البنك المركزي العراقي العاصمة الأردنية عمان في ٢٠ كانون الأول ١٩٨٣ استغرقت عدة أيام ناقش خلالها مع محافظ البنك المركزي الأردني سعيد النابلسي تطوير العلاقات بين البلدين في المجال المصرفي والتي نتج عنها توقيع اتفاقية مصرفية وافق بموجبها الجانب الأردني على منح العراق حساب جار مدين مقداره مائة وخمس وعشرون مليون دولار خلال عام ١٩٨٤(يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٣: ٣٠٨)، أعقبتها زيارة أخرى الوفد عراقي إلى العاصمة الأردنية عمان في ٢٥ كانون الثاني ١٩٨٤ بهدف تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وكان في استقباله الملك حسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وجرى خلال الزيارة التباحث مع عدد من المسؤولين في الحكومة الأردنية نتج عنها اتفاقية تفاهم مشترك فيما يتعلق بالتبادل التجاري وتوسيع الخدمات التي يقدمها ميناء العقبة الأردني للعراق ("جريدة الثورة"، ١٩٨٤)إنّ عدم التزام الرعاة في كل من العراق والمملكة الأردنية الهاشمية وذلك من خلال انتقالهم مع حيواناتهم دون مراعاة الحدود بين البلدين دفع الحكومتين إلى محاولة ترسيم الحدود بين البلدين، وقد بدأت لجنة الحدود الفنية العراقية– الأردنية بذلك توقيعها على عدد من المحاضر على أثر مباحثاتها التي جرت في الرطبة في ١٠ كانون الأول ١٩٨٠، ١٤كانون الثاني ١٩٨١، وفي بغداد ٢٨ آذار ١٩٨١، وفي الرطبة ٢٨ نيسان ١٩٨١، وفي طريبيل ٢٦ تشرين الثاني ١٩٨١، والتي نتج عنها تثبت الحدود باثنين وستون دعامة شيدت في منطقة الحدود بين البلدين والتي نتج عنها معاهدة لترسيم الحدود الموقع عليها من قبل العراق والمملكة الأردنية الهاشمية في ١٩ آذار ١٩٨٤ والتي نصت على تسعة مواد أكدت جميعها على الالتزام بخط الحدود الرسوم من قبل لجنة الحدود الفنية المشتركة العراقية– الأردنية ولا سيما فيما يتعلق بالممتلكات التي تغيرت تعبتها الوطنية على أثر تحديد الحدود بين البلدين والذي نصّ عليه بروتوكول ٢١ آيار ١٩٨٣ ("الجريدة الرسمية للملكة الأردنية الهاشمية"، ١٩٨٤: ٩١١–٩١٢).سعت حكومتي العراق والمملكة الأردنية الهاشمية إلى محاولة وضع معاهدة الحدود الموقعة في ١٩ آذار ١٩٨٤ موضع القصد ولا سيما فيما يتعلق بالمادة السابعة التي نصّت على أن يكون هناك بروتوكولات الأول لتنظيم سلطات الحدود والذي نصّ على أنّ منطقة الحدود هي المنطقة الممتدة من خط الحدود إلى عمق سبعة كيلو مترات داخل اقليم كل من الطرفين المتعاقدين وقد عبدت سلطات الحدود من قبل الجانبان، إذ مثّل الجانب العراقي قائممقام قضاء الرطبة ومحافظ الأنبار، فيما مثّل الجانب الأردني مدير قضاء الرويشد ومحافظ أربد، في الوقت الذي جرى الاتفاق في ذلك البروتوكول على تسوية الخلافات والحوادث التي تقع في منطقة الحدود، ولا سيما فيما يتعلق بأخبار الحدود، أو التعرض للدعامات الحدودية وهدمها، واطلاق النار على المخافر وحرس الحدود والمنشآت الحدودية، وحوادث السلب والنهب والحرق التي يقوم بها مواطني الطرفين، وإساءة استعمال مياه الآبار أو تلويثها، فضلًا عن هروب المتهمين بارتكاب جرائم ولجوئهم إلى حدود الطرف الآخر، والخلافات بين موظفي الجانبان الناجمة عن اجتياز الحدود من قبل موظفي الطرفين ("الجريدة الرسمية للملكة الأردنية

الهاشمية"، ١٩٨٤: ٩١٣–٩١٧).أما البروتوكول الثاني الملحق باتفاقية الحدود فقد نظم شؤون الرعى واستخدام آبار المياه من خلال مجموعة من الاجراءات التي تم الاتفاق عليها في ذلك البروتوكول، منها عدم السماح بالرعي في مناطق الحدود التي نصّ عليها البروتوكول الأول، وللرعاة داخل حدود أحد الطرفين الحق في الانتفاع من المراعي وموارد المياه في اقليم الطرق الأمر بعد موافقة بناء على طلب أولئك الرعاة المقدم للسلطات الحدودية التي تحدد بدورها مناطق العبور، وقد نصّ البروتوكول على عدم جواز فرض الضرائب والرسوم على ممتلكات وحيوانات أولئك الرعاة طيلة موسم الرعي من منتصف شباط ولغاية منتصف آيار، فضلًا عن عدم خضوعهم القوانين الطرف الآخر المتعلقة بالإقامة وجوازات السفر، كما سمح للرعاة بإدخال سياراتهم وأسلحتهم النارية التي تحدد نوعياتها واعدادها سلطات الحدود على أن لا يسمح لها بالتجوال خارج المناطق المحددة لرعي حيواناتهم وقد حددت من ذلك البروتوكول بخمسة أعوام يحدد بصورة تلقائية لنفس المدة ما لم يلغى من قبل أحد الطرفين المتعاقدين ("جريدة الوقائع العراقية"، ١٩٨٤: ٣٩٠–٣٩١).

الخاتمة:

إن الكم الكبير في عدد الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية وضع العلاقات ما بين البلدين في كافة المجالات الاقتصادية على عتبة التطور، غير ان ذلك لا يعني أن جميع ما جاء في تلك الاتفاقيات من بنود قد طبق ، وبشكل كامل فلطالما بقيت الكثير من البنود التي تضمنتها حبر على ورق ، في الوقت الذي حقق البلدين تقدماً كبيراً في تطوير العلاقات الاقتصادية من خلال الاعتماد الكبير للعراق في تصديره للنفط الخام على المملكة الأردنية الهاشمية وميناءها العقبة على البحر الأحمر لذا نرى بأن العراق منح المملكة الأردنية الهاشمية الكثير من القروض من أجل تطوير شبكة الطرق التجارية لكي تكون العمليات التجارية بين البلدين سلسة ، وقاد ذلك إلى تطور كبير في العلاقات الاقتصادية بين البلدين توجتها الكثير من الاتفاقيات في ذلك المجال .

المراجع:

١. اجتماع اللجنة العراقية– الأردنية المشتركة، محضر الاجتماع المنعقد ما بين ٢٧ نيسان– ٢ آيار ١٩٨٠.
٢. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مركز التوثيق والمعلومات، يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٣، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص٦٨؛ جريدة الثورة (بغداد)، العدد ٤٦٥٧، ١٦ شباط ١٩٨٣.
٣. جريدة أخبار الأسبوع (عمان)، ١ كانون الثاني ١٩٨٧.
٤. جريدة أخبار الأسبوع (عمان)، ١٧ كانون الأول ١٩٨٧.
٥. جريدة الثورة (العراق)، العدد ٥٠٠١، ٢٦ كانون الثاني ١٩٨٤.
٦. جريدة الثورة (بغداد)، العدد ٣٧٦٣، ٥ أيلول ١٩٨٠.
٧. جريدة الثورة (بغداد)، العدد ٣٨٩٠، ٢٠ كانون الثاني ١٩٨١.
٨. جريدة الثورة (بغداد)، العدد ٤٠٤٧، ١٦ حزيران، ١٩٨١.
٩. جريدة الثورة (بغداد)، العدد ٤٣٩٧، ١ حزيران ١٩٨٢.
١٠. جريدة الثورة (بغداد)، العدد ٤٣٩٨، ٢ حزيران ١٩٨٢.
١١. جريدة الثورة (بغداد)، العدد ٤٤٠٢، ٦ حزيران ١٩٨٢.
١٢. جريدة الثورة (بغداد)، العدد ٤٤٠٧، ١١ حزيران ١٩٨٢.
١٣. جريدة الثورة (بغداد)، العددان ٣٨٧٣، ٣٨٧٤، ٣ و ٤ كانون الثاني ١٩٨١.
١٤. جريدة الجمهورية (العراق)، العدد ٣٩٠٥، ٢ آيار ١٩٨٠.
١٥. جريدة الجمهورية (بغداد)، العدد ٣٨٤٨، ٤ آذار ١٩٨٠.
١٦. جريدة الجمهورية (بغداد)، العدد ٣٨٥٠، ٦ آذار ١٩٨٠.
١٧. جريدة الجمهورية (بغداد)، العدد ٤٢٤١، ٢١ نيسان ١٩٨١.
١٨. جريدة الدستور (عمان)، ٢٠ آذار ١٩٨٤.
١٩. جريدة الدستور (عمان)، ٢١ آيار ١٩٨٤.
٢٠. جريدة الدستور (عمان)، ٢٥ نيسان ١٩٨٤.

٢١.جريدة الدستور الأردنية، ٣٠ كانون الثاني ١٩٨٤.
٢٢.جريدة الرأي (عمان)، ٢٠ آيار ١٩٨٤.
٢٣.جريدة الرأي (عمان)، ٢٤ نيسان ١٩٨٤
٢٤.جريدة الرأي (عمان)، ٣٠ نيسان ١٩٨٦.
٢٥.الجريدة الرسمية للملكة الأردنية الهاشمية، العدد ٣٢٣٦، ٢ حزيران ١٩٨٤.
٢٦.الجريدة الرسمية للملكة الأردنية الهاشمية، العدد ٣٤٠٢، ١ حزيران ١٩٨٦.
٢٧.جريدة الوقائع العراقية، العدد ٢٧٨٨، ٤ آب ١٩٨٠.
٢٨.جريدة الوقائع العراقية، العدد ٢٧٨٨، ٤ آب ١٩٨٠، ١١٥١- ١١٥٢.
٢٩.جريدة الوقائع العراقية، العدد ٢٩٩٤، ٢١ آيار ١٩٨٤.
٣٠.جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٠٠١، ٩ تموز ١٩٨٤.
٣١.جريدة صوت الشعب (عمان)، ٢٥ نيسان ١٩٩٠.
٣٢.دار الكتب الوثائق، حلقة٥٢/٣٠٠/١٠٩، اتفاق البنك المركزي العراقي مع البنك المركزي الأردني ١٩٨٣.
٣٣.دار الكتب والوثائق، حلقة ٥٢/٣٠٠/١٠٩، محضر اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة العراقية- الأردنية الرابع المنعقد في عمان في المدة ما بين ٢٠- ٢٦ تشرين الأول ١٩٨٣.
٣٤.دار الكتب والوثائق، وكالة الأنباء العراقية/ قسم المعلومات والبحوث، العدد ١٠، ٢٧ تشرين الأول ١٩٨٥.
٣٥.دار الكتب والوثائق، وكالة الأنباء العراقية/ قسم المعلومات والبحوث، العدد ٤، ١٩٨٦.
٣٦.سكت لاسنسكي، الأردن والعراق بين التعاون والأزمة، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم ١٧٨، كانون الثاني ٢٠٠٦.
٣٧.صحيفة الدستور (عمان)، ١ شباط ١٩٨٤.
٣٨.صحيفة الدستور (عمان)، ٢٣ كانون الأول ١٩٨٥.
٣٩. صحيفة الرأي (عمان)، ٢٦ كانون الثاني ١٩٨٤.
٤٠.صحيفة الرأي (عمان)، ٣١ كانون الثاني ١٩٨٤.
٤١.صحيفة صوت الشعب (عمان)، ١٦ أيلول ١٩٨٣.
٤٢.صحيفة صوت الشعب (عمان)، ٢٦ كانون الثاني ١٩٨٤.
٤٣.عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي ١٩٥٠- ٢٠١٠، ترجمة: محمد سعيد عبدالعزيز، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩١.
٤٤.عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٧٤).
٤٥.عصام الجلبي، ٥٠ عامًا في عالم النفط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٩.
٤٦.فواز موفق ذنون، النفط في العلاقات العراقية- الأردنية ١٩٨٢- ٢٠٠٣، مجلة التربية والتعليم (العراق)، مج ١٣، العدد الأول، ٢٠٠٦.
٤٧.اللجنة الوزارية العراقية- الأردنية المشتركة، محضر اجتماع اللجنة العراقية- الأردنية المشتركة في المدة ٩-١٢ نيسان ١٩٨١.
٤٨.اللجنة الوزارية المشتركة العراقية- الأردنية، محضر اجتماع اللجنة المنعقد في المدة ٢٤- ٢٦ تشرين الأول ١٩٨١.
٤٩.محاضر اللجنة الوزارية العراقية- الأردنية المشتركة، محضر الاجتماع المنعقد ما بين ٢٤- ٢٧ نيسان ١٩٨٠.
٥٠.محاضر اللجنة الوزارية المشتركة العراقية- الأردنية، محضر اجتماع الدورة الثالثة المنعقدة في بغداد ١٢- ١٥ شباط ١٩٨٣.
٥١.محاضر اللجنة الوزارية المشتركة العراقية- الأردنية، محضر اجتماع الدورة الرابعة المنعقد في عمان ٢٠- ٢٦ تشرين الأول ١٩٨٣.
٥٢.محاضر جلسات اللجنة المشتركة العراقية- الأردنية، محضر اجتماع اللجنة المشتركة ١٩- ٢١ كانون الثاني ١٩٨٥.
٥٣.مركز البحوث والمعلومات، العراق مخطط لسبل تصدير جديدة.
٥٤.مركز البحوث والمعلومات، سلسلة الدراسات الاقتصادية، تجارة العراق الخارجية واتجاهاتها بعد قيام الحرب/ 2-53-237 R.E.
٥٥.مركز البحوث والمعلومات، سلسلة تقارير ومباحثات، العراق يخطط السبل تصدر جديدة، Rep194، بتاريخ تشرين الأول ١٩٨٤.
٥٦.النشرة التجارية الصناعية، العدد ٤، ١٠ نيسان ١٩٨٥.

٥٧.النشرة التجارية، العد ١٤٦٧، ٣ آذار ١٩٨١.
٥٨.النشرة التجارية، العدد ١٤٦٤، ٣ كانون الأول ١٩٨٠.
٥٩.النشرة التجارية، العدد ١٤٧١، ٤ تموز ١٩٨١.
٦٠.النشرة التجارية، العدد ١٤٧٥، ٨ تشرين الثاني ١٩٨١.
٦١.النشرة التجارية، العدد ١٤٨٠، ٧ نيسان ١٩٨٢.
٦٢.وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، مجموع الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول العربية، ج٢، ١٩٨٤.
٦٣.وزارة النقل والمواصلات، مديرية الطيران المدني العراقية، اللجنة الملاحية المشتركة، حلقة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩٧٩.
٦٤.وزارة النقل والمواصلات، مديرية الطيران المدني العراقية، اللجنة الملاحية المشتركة، حلقة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩٨٠.
٦٥.وكالة الأنباء العراقية، قسم البحوث والتقارير، العدد العاشر، ٣١ تشرين الأول ١٩٨١.
٦٦.يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٠.
٦٧.يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٠،
٦٨.يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨١.
٦٩.يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٢.
٧٠.يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٣.
٧١.يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٤.
٧٢.يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٦.